SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 429 مدنياً بينهم 65 طفلاً و38 سيدة و53 ضحية بسبب التعذيب في سوريا في النصف الأول من عام 2024

وثّقنا مقتل **62** مدنياً بينهم **8** أطفال و**4** سيدات، و**10** ضحايا بسبب التعذيب في حزيران 2024

الإثنين 1 تموز 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M240701

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في حزيران 3

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 5

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 11

خامساً: حصيلة الكوادر الطبية 14

سادساً: حصيلة المجازر 15

سابعاً: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية 17

ثامناً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 20

تاسعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 21

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات 22

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2024، وفي شهر حزيران 2024، إضافةً لحالات الاعتداء على المراكز الحيوية، ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبيَّة، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أنَّنا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

نحرص في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يُستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أمَّا في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنَّه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكَّنا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم، كما يستعرض حصيلة الضحايا المدنيين في النصف الأول من عام 2024، ولا توثق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإنَّنا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا، كما يُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر، ويستعرض حصيلة عمليات الاعتداء على الأعيان المدنية خلال النصف الأول من عام 2024.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

هناك العديد من الخطوات والتحديات الإضافية، تحدثنا عنها بالتفصيل ضمن منهجية عملنا، نرجو مراجعتها عبر الرابط التالي، ونكتفي هنا بهذا القدر حفاظاً على حجم معين للتقرير.

نؤكد أنَّ ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في حزيران:

أ: حوادث القتل:

- وثّقنا في حزيران مقتل 62 مدنياً، بينهم 8 أطفالٍ، و4 سيدات، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي ميزت شهر حزيران:

أولاً: جهات أخرى:

وثَّقنا في حزيران مقتل 42 مدنياً، بينهم 6 أطفالٍ، و4 سيدات على يد جهات أخرى، وبنسبة تقارب 68 % من حصيلة الضحايا لشهر حزيران، بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 57 % وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، ثمَّ تلتها محافظة دير الزور بنسبة 24 % من حصيلة الضحايا على يد جهات أخرى، وتوزعت عمليات القتل كالتالي:

- سجلنا في حزيران مقتل 3 مدنيين بينهم طفل، جراء انفجار الألغام التي لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بزراعتها لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2024، 68 مدنياً بينهم 10 أطفال و14 سيدة.
  - الخميس 20/ حزيران قتل أحمد العبد الدهام الحاج، جراء انفجار لغم تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء عمله في رعي الأغنام في بادية البشري غرب محافظة دير الزور، وهو من أبناء قرية الشميطية في ريف محافظة دير الزور الغربي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

- تسبّب الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، بمقتل 21 مدنياً بينهم 2 سيدة، أي ما يعادل نصف الضحايا الذي قضوا على يد جهات أخرى، قضوا جراء الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، 20 منهم قضوا في محافظة درعا، فيما قضى 1 مدني في محافظة دير الزور.
  - الخميس 6/ حزيران قتل كل من بهاء وعدي الحميدي، إثر إطلاق الرصاص عليهما من قبل مسلحين لم نتمكَّن من تحديد هويتهم على أطراف بلدة المليحة الغربية في ريف محافظة درعا الشرقي، وهم من أبناء بلدة المليحة الشرقية في ريف محافظة درعا الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

- تسببت التفجيرات التي لم نتمكن من تحديدها بمقتل 4 مدنيين، بينهم 2 طفل، و1 سيدة ففي يوم الثلاثاء 18/ حزيران قتل الطفلان محمد فادي الدالي وهيثم فرحان الدالي وأصيب ثلاثة أطفال آخرين، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب لم نتمكن من تحديد مصدره في أرض زراعية جنوب مدينة صوران. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

- قتل 13 مدنياً بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة على يد جهات لم نتمكن من تحديدها، كما وثقنا وقوع مجزرة راح ضحيتها 6 أشخاص قضوا نتيجة قيام مجموعة أشخاص لم نتمكن من التعرف عليهم بقتلهم، في قرية أبو لية في ريف محافظة حمص الشرقي.

- الأحد 16/ حزيران عثر الأهالي على جثمان السيدة ليلى محمود الحميدات، البالغة من العمر 29 عاماً، في منطقة ظهر الجبل شرق محافظة السويداء، ويظهر عليه آثار إطلاق رصاص. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

فيما تم تسجيل وقوع حادثة واحدة جراء العبث بالأسلحة وذلك يوم الجمعة 21/ حزيران قضت الطفلة ليمار أسامة العمارين، البالغة من العمر 6 أعوام، إثر انفجار قنبلة يدوية كانت تلعب بها في منزلها في مدينة نوى. تخضع المدينة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

- الأحد 9/ حزيران توفي الطفل حديث الولادة، يدعى «فراس عماد الخواجة»، البالغ من العمر 21 يوماً، من أبناء مدينة تدمر في ريف حمص الشرقي، جراء نقص الرعاية الصحية والغذاء، بسبب الحصار المفروض على مخيم الركبان على الحدود السورية - العراقية، حيث تقيم عائلته المهجرة. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وقوات التحالف الدولي.

↑ الطفل فارس فاضل إبراهيم

ثانياً: قوات النظام السوري:

قتلت قوات النظام السوري 9 مدنيين، بينهم 4 بسبب التعذيب، وبنسبة تقارب 14% من مجموع ضحايا حزيران، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سوريّة عدة، حيث وثَّقنا مقتل 3 مدنيين في محافظة حلب، ومقتل 2 مدني في محافظتي درعا وحمص، 1 مدني في كل من محافظة دير الزور والسويداء.

- السبت 1/ حزيران قُتل ثلاثة مدنيين من آل عثمان بينهم طفل وهم من عائلة واحدة، إثر إطلاق مدفعية تابعة لقوات النظام السوري صاروخاً موجّهاً مضاداً للدروع على سيّارة عمّال في أرض زراعية في منطقة الوساطة على الأطراف الشرقية لمدينة الأتارب في ريف محافظة حلب الغربي، كما تسبَّب الصاروخ بأضرار مادية كبيرة في السيارة، وهم من أبناء بلدة الأبزمو في ريف محافظة حلب الغربي. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

ثالثاً: قوات سوريا الديمقراطية:

وثَّقنا مقتل 7 مدنيين بينهم 2 طفل، و3 بسبب التعذيب على يد قوات سوريا الديمقراطية حيث قتل 6 مدنيين في محافظة دير الزور، و1 مدني في حلب.

- الأحد 16/ حزيران قتلت الطفلة حور محمد خلف الدوش، البالغة من العمر 8 أعوام، إثر إصابتها برصاص عناصر قوات سوريا الديمقراطية المتمركزين في قرية الحوايج شرق محافظة دير الزور، أثناء وجودها قرب نهر الفرات في مدينة الميادين على الضفة المقابلة للعناصر. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

ب: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران ما لا يقل عن حادثة اعتداء واحدة على مركز حيوي مدني (محطه مياه) على يد قوات سوريا الديمقراطية وكانت في محافظة دير الزور، لتصبح حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية منذ مطلع عام 2024 حتى حزيران من العام ذاته 57 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

ألف: في النصف الأول من عام 2024:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 429 مدنياً بينهم 65 طفلاً و38 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2024.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2024 على النحو التالي:

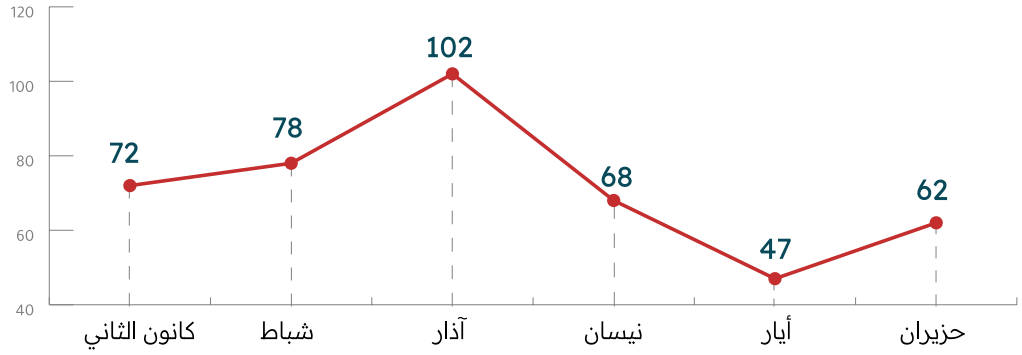

سجل شهر آذار النسبة الأعلى من الضحايا في النصف الأول من عام 2024 بما يقارب 24 % تلاه شهر شباط بنسبة تقارب 18 % ومن ثم كانون الثاني بنسبة تقارب 17 %، فيما كان الشهر الأكثر انخفاضاً في أعداد الضحايا في النصف الأول من عام 2024 هو شهر أيار بنسبة تقارب 11 %.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في النصف الأول من عام 2024 بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

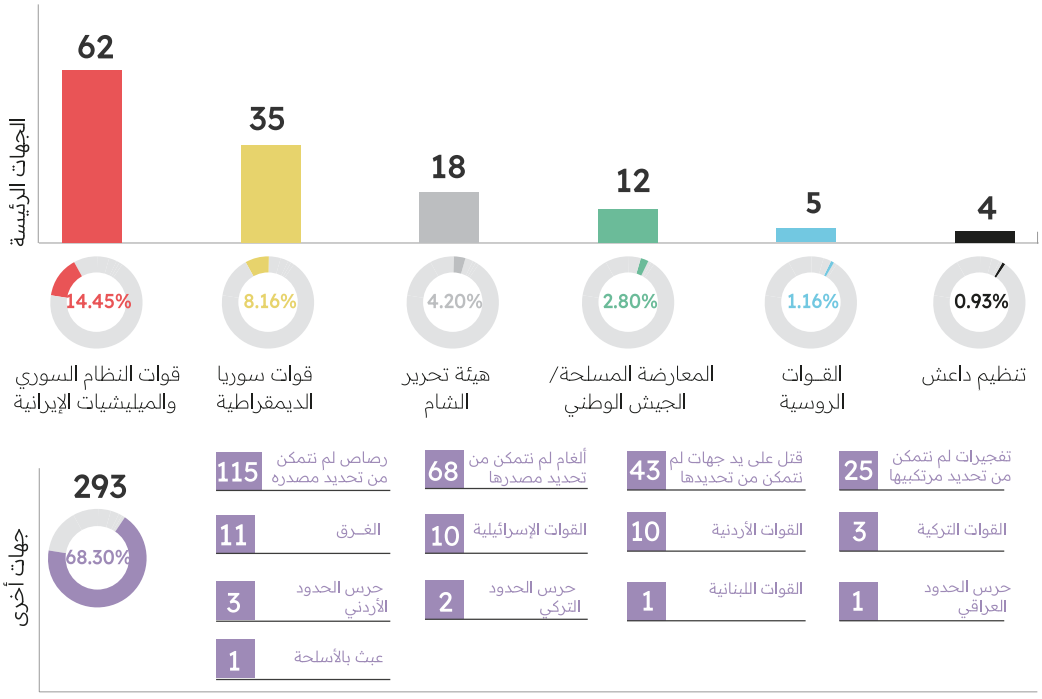

مقتل 65 طفلاً على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا في النصف الأول من عام 2024 يتوزعون على النحو التالي:

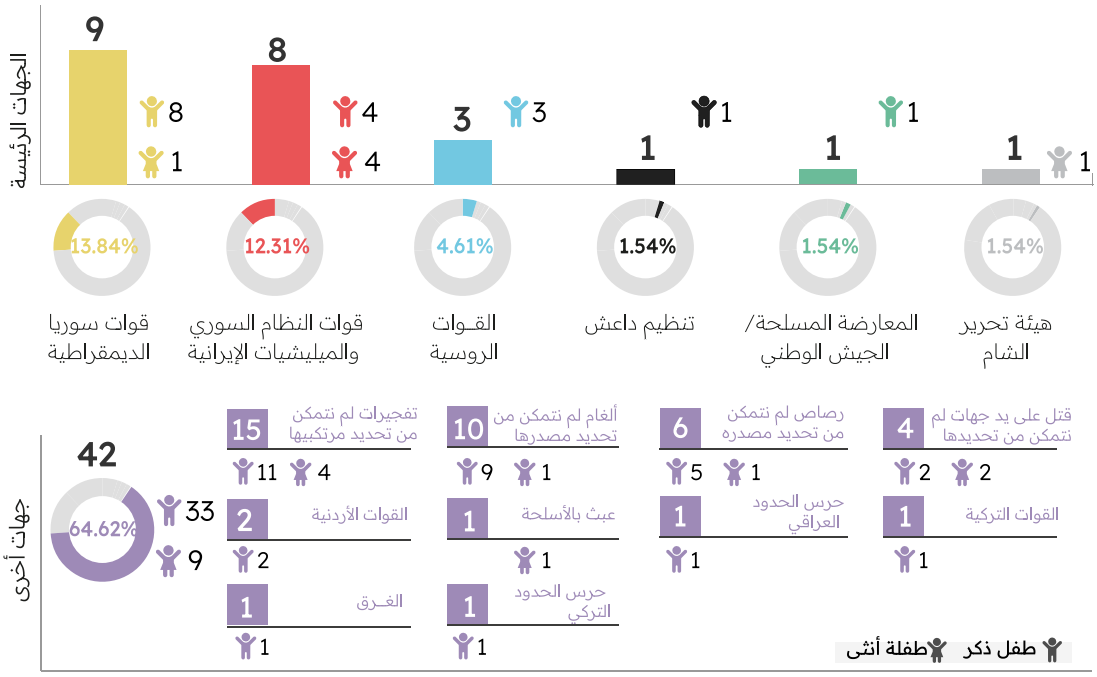

مقتل 54 أنثى على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا في النصف الأول من عام 2024 يتوزعون على النحو التالي:

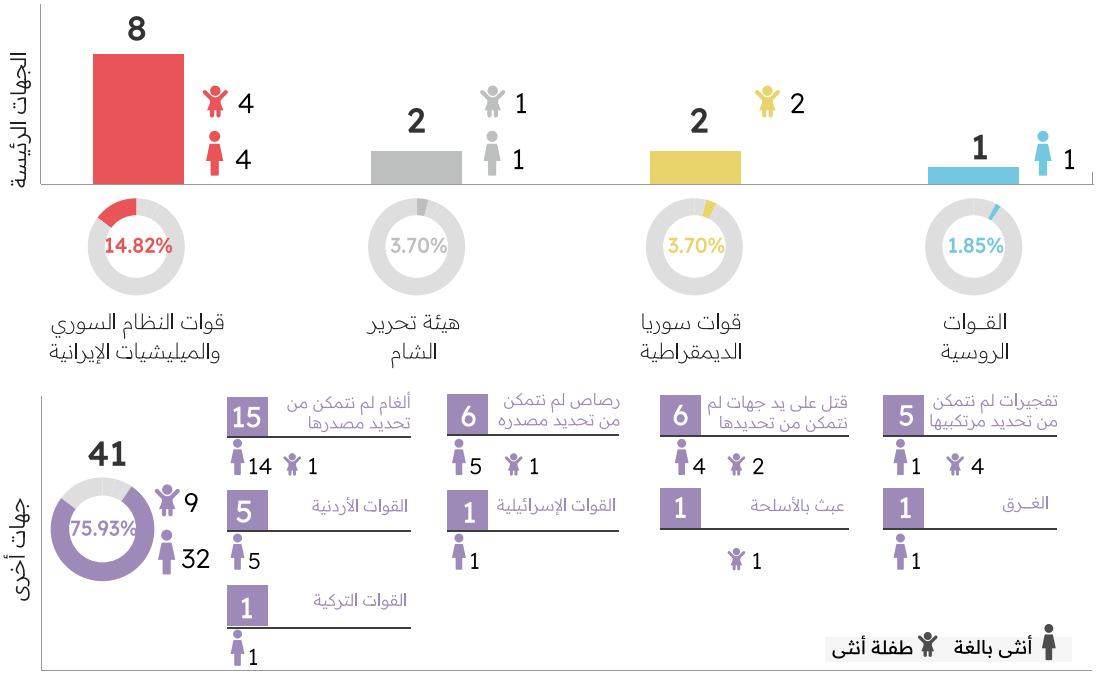

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 62 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 8 أطفال، و4 سيدات (أنثى بالغة).

- **القوات الروسية:**
سجَّلنا مقتل 5 مدنيين بينهم 3 أطفال، و1 سيدة على يد القوات الروسية.

- **تنظيم داعش:**
قتل 4 مدنيين بينهم 1 طفل، على يد قوات تنظيم داعش.

- **هيئة تحرير الشام:**
قتلت 18 مدنياً، بينهم 1 طفل، و1 سيدة.

- **المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:**
وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 12 مدنياً، بينهم 1 طفلاً.

- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):**
سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 35 مدنياً، بينهم 9 أطفال.

باء: جهات أخرى:

سجَّلنا مقتل 293 مدنياً، بينهم 42 طفلاً، و32 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 68 مدنياً، بينهم 10 أطفالٍ و14 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 115 مدنياً، بينهم 6 طفل و5 سيدات.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها** :25 مدنياً، بينهم 15 طفلاً و1 سيدة.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 43 مدنياً، بينهم 4 أطفالٍ و4 سيدات.
- **عبث بالأسلحة:** 1 طفل.
- **القوات الاسرائيلية:** 10 مدنيين بينهم 1 سيدة.
- **الغرق:** 11 مدنياً بينهم 1 طفل، و1سيدة.
- **القوات التركية:** 3 مدنيين بينهم 1طفل، و1 سيدة.
- **القوات الأردنية:** 10 مدنيين، بينهم 2 طفل، و5 سيدات.
- **حرس الحدود الأردني:** 3 مدنيين.
- **حرس الحدود التركي:** 2 مدنياً، بينهم 1 طفل.
- **القوات اللبنانية** : 1 مدني.
- **حرس الحدود العراقي:**1 طفل.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في النصف الأول من عام 2024 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في المحافظات السورية على النحو التالي:

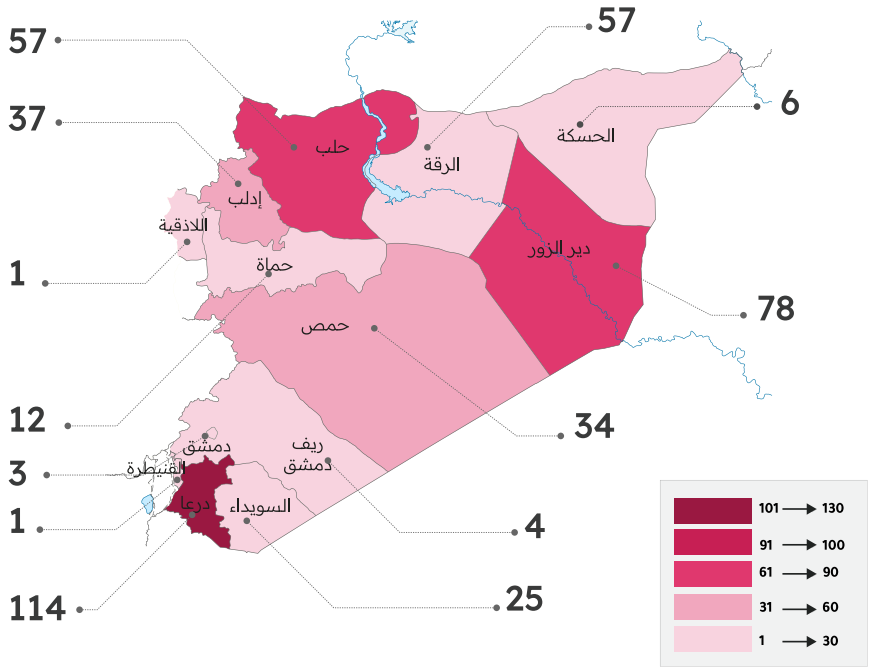

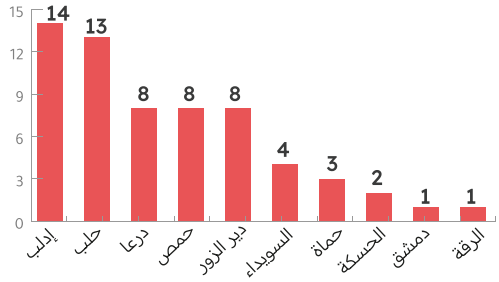

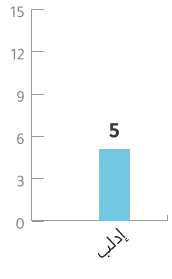

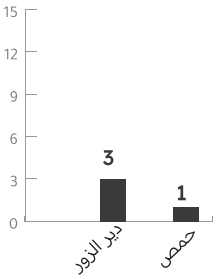

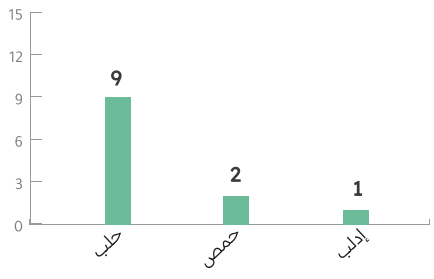

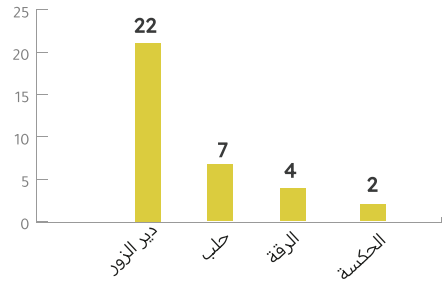

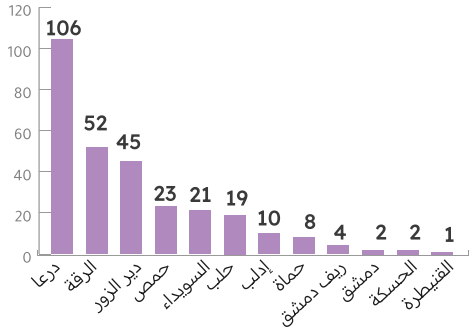

قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية
القوات الروسية
تنظيم داعش
هيئة تحرير الشام
المعارضة المسلحة/الجيش الوطني
قوات سوريا الديمقراطية
جهات أخرى

تصدرت محافظة درعا بقية المحافظات بنسبة تقارب 27 % من حصيلة الضحايا الإجمالية، فيما حلّت ثانياً محافظة دير الزور بنسبة تقارب 18 %، تلتها كل من محافظتي الرقة وحلب بنسبة تقارب 14 %، وقد قتل جلُّ الضحايا في هذه المحافظات على يد جهات أخرى.

باء: في حزيران:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 62 مدنياً بينهم 8 أطفال، و4 سيدات، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في حزيران على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

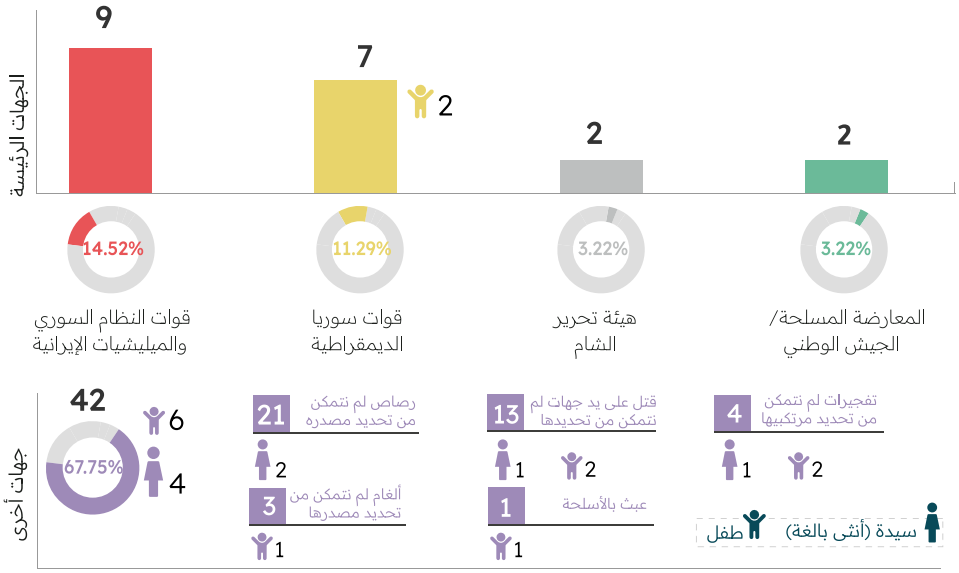

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 9 مدنيين على يد قوات النظام السوري.
- **هيئة تحرير الشام:**
وثَّقنا مقتل 2 مدنياً على يد هيئة تحرير الشام.
- **فصائل المعارضة المسلحة / الجيش الوطني:**
وثَّقنا مقتل 2 مدني على يد فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.
- **قوات سوريا الديمقراطية:**
سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 7 مدنيين بينهم 2 طفل.

باء: جهات أخرى:

وثّقنا مقتل 42 مدنياً، بينهم 6 أطفال، و4 سيدات على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 21 مدنياً، بينهم 2 سيدة.
- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 3 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 13 مدنياً، بينهم 2 طفل، و1 سيدة.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 4 مدنيين، بينهم 2 طفل، و1 سيدة.
- **عبث بالأسلحة:** 1 طفل.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في حزيران على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

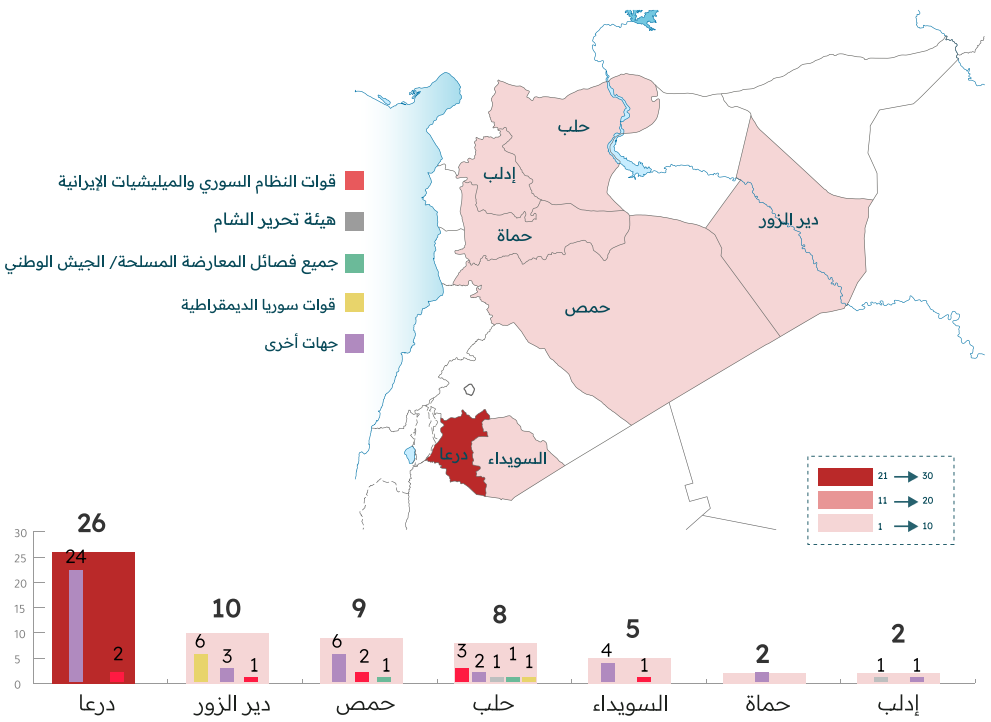

سجلت محافظة درعا العدد الأكبر من الضحايا بنسبة تقارب 42 %، وتلتها محافظة دير الزور بنسبة تقارب 16 %، ما يقارب 68 % من مجموع الضحايا في المحافظات قضوا على يد جهات أخرى.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

ألف: في النصف الأول من عام 2024:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2024 مقتل 53 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 1 طفل، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2024 على النحو التالي:

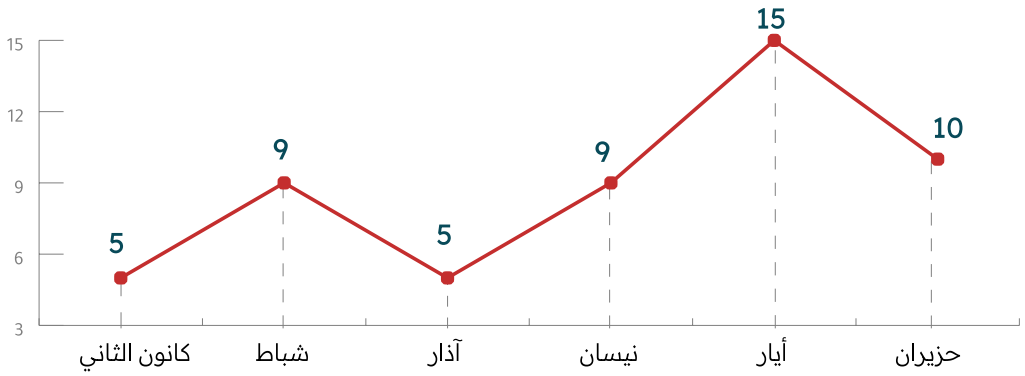

يظهر الرسم البياني السابق أنَّ الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب قد وثِّقت في أيار المنصرم، حيث شكَّلت نسبته 28 % من حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم بسبب التعذيب في النصف الأول من عام 2024، وتُشكل نسبة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ مطلع العام 49 % من الحصيلة الكلية لضحايا التعذيب.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب في النصف الأول من عام 2024 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

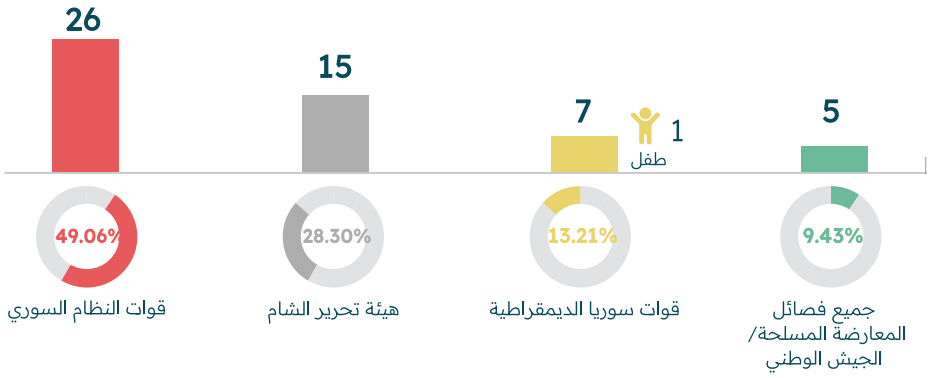

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 26
- هيئة تحرير الشام: 15
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 5
- قوات سوريا الديمقراطية: 7، بينهم 1 طفل.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

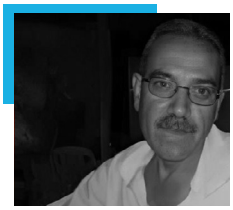
عبد الله عاني الماضي

عبد الله عانى الماضي، مهندس مدني وناشط سياسي، من أبناء مدينة القورية في ريف محافظة دير الزور الشرقي، مواليد عام 1957، اعتقلته عناصر شعبة المخابرات الجوية التابعة لقوات النظام السوري في أيار/ 2012، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها على الطريق الواصل بين مدينة السلمية في ريف محافظة حماة الشرقي ومدينة حمص أثناء توجهه إلى مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته.

الأربعاء 10/ كانون الثاني/ 2024، تلقت عائلة "عبد الله" نبأ وفاته في أحد مراكز الاحتجاز ونرجح أنَّه "سجن صيدنايا العسكري" في ريف محافظة دمشق من قبل أحد الناجين والشهود من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، وما زلنا نجري عمليات التقصي وجمع المعلومات الخاصة بظروف وفاته، ولدينا معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تعلن عن الوفاة حين حدوثها ولم تُسلِّم جثمانه لذويه.

الطفل بشار محمد السلامة

الطفل بشار محمد السلامة، من أبناء مدينة القورية في ريف محافظة دير الزور الشرقي، ويقيم في مدينة الحسكة، يبلغ من العمر حين اعتقاله 15 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في عام 2017، في مدينة الحسكة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار قوات سوريا الديمقراطية احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته.

الإثنين 19/ شباط/ 2024، تلقت عائلة الطفل "بشار" نبأ وفاته في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، من قبل أحد الوسطاء التابعين لقوات سوريا الديمقراطية، وما زلنا نجري عمليات التقصي وجمع المعلومات الخاصة بظروف وفاته، ولدينا معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات سوريا الديمقراطية لم تُسلِّم جثمانه لذويه.

عبد الرزاق حفني الهلال، من أبناء قرية المحسنلي التابعة لمدينة منبج في ريف محافظة حلب الشرقي، ويقيم في حي الحزاونة جنوب مدينة منبج، يبلغ من العمر حين اعتقاله 31 عاماً، اعتقلته عناصر الأمن الداخلي التابعة لقوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 10/ كانون الثاني/ 2020، إثر مداهمة مكان إقامته في حي الحزاونة، بتهمة التعامل مع قوات الجيش الوطني.

وتنقل "عبد الرزاق" بين عدة مراكز احتجاز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة منبج، ليتم تحويله بعدها في عام 2021 إلى السجن المركزي في مدينة الرقة، السبت 16/ آذار/ 2024، أبلغت عناصر الأمن الداخلي عائلته بوفاته في السجن المركزي في مدينة الرقة، وسلمتهم جثمانه من مشفى الفرات في مدينة منبج، وعليها آثار تعذيب شديدة، وقد حصلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في 22/ آذار/ 2024 على مجموعة من الصور والمقاطع المصورة، تؤكد وتُظهر بشكلٍ واضح تعرُّض الضحية عبد الرزاق للتعذيب بطريقةٍ وحشية.

↑ محمد حامد القويدر

محمد حامد القويدر، عسكري مجند لدى قوات النظام السوري، من أبناء مدينة جاسم في ريف محافظة درعا الشمالي، اعتقلته عناصر تابعة لقوات النظام السوري في عام 2013، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها أثناء توجهه من مدينة دمشق إلى محافظة درعا، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأربعاء 3/ نيسان/ 2024، عَلِمَ ذووه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري في محافظة ريف دمشق، ولدينا معلومات أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

باء: في حزيران:

وثَّقنا مقتل 10 ضحايا بسبب التعذيب على يد كل من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا يتوزعون على النحو التالي:

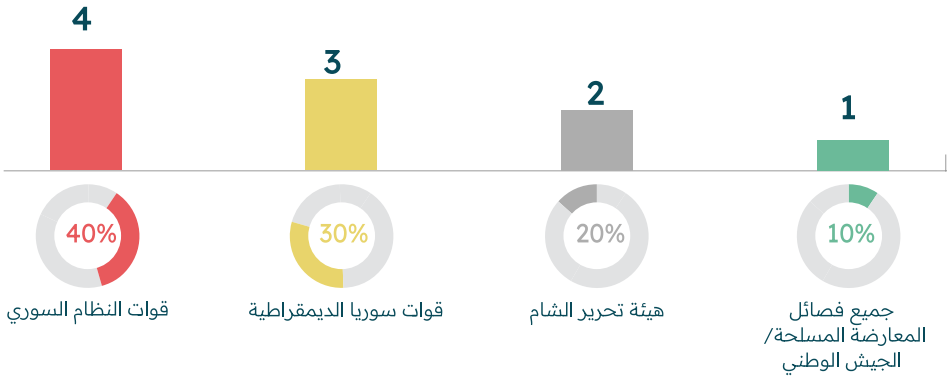

- قوات النظام السوي: 4
- هيئة تحرير الشام: 2
- فصائل من المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 1
- قوات سوريا الديمقراطية: 3

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

↑ محمد مروان ياسين العتر

محمد مروان ياسين العتر، موظف حكومي لدى مديرية الزراعة في مدينة حمص، من أبناء مدينة القصير في ريف محافظة حمص الجنوبي، من مواليد عام 1969، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري يوم الإثنين 12/ كانون الأول/ 2011 إثر مداهمة منزله في مدينة القصير، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. السبت 1/ حزيران/ 2024، عَلِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنَّه قد تُوفي بتاريخ 22/نيسان/2013، ولدينا معلومات أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، تؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

↑ أحمد خلف النزال

أحمد خلف النزال، من أبناء بلدة الشحيل شرق محافظة دير الزور، يبلغ من العمر 18 عاماً، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية في شهر نيسان/ 2024 إثر مداهمة منزله في بلدة الشحيل، بتهمة الانتماء لتنظيم داعش، واقتادته إلى مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة الحسكة، الأحد 16/ حزيران/ 2024 أبلغت قوات سوريا الديمقراطية عائلته بوفاته داخل سجن "الصناعة" في مدينة الحسكة، وسلمتهم جثمانه، ولدى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ أحمد كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل سجن "الصناعة" في مدينة الحسكة.

خامساً: حصيلة الكوادر الطبية:

ألف: في النصف الأول من عام 2024:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2024 مقتل 4 من الكوادر الطبية يتوزعون على النحو التالي:

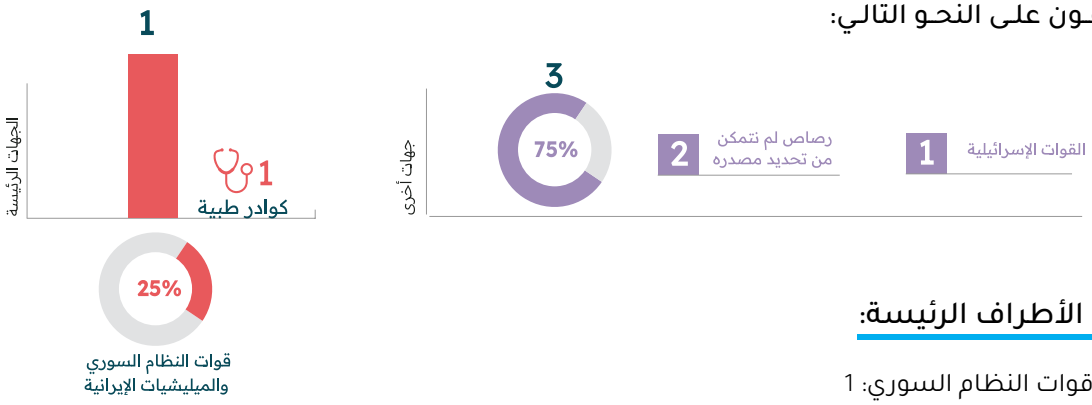

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 1

باء: جهات أخرى:

- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 2
- القوات الإسرائيلية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث:

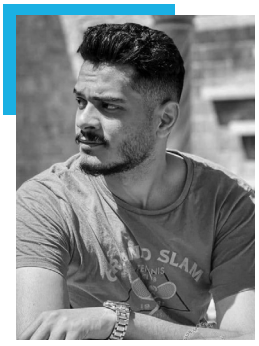

↑ إياد عبد الناصر عوارك

الأربعاء 7/ شباط/ 2024، قُتل إياد عبد الناصر عوارك، وهو صيدلي، جراء قصف طيران حربي نعتقد أنَّه تابع لسلاح الجو الإسرائيلي، خمسة مواقع في مدينة حمص وريفها، استهدف أحدها بناءً سكنياً مؤلفاً من طابقين في حي الحمرا في مدينة حمص وتم تدمير البناء بالكامل، الضحية من حي الوعر في مدينة حمص. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية عند وقوع الحادثة،وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من عائلته، فإنَّ الطبيب مجد كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تعلن عن الوفاة حين حدوثها، ولم تُسلِّم جثمانه لذويه. كما أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بيان إدانة لقتل الطبيب مجد.

باء: في حزيران:

لم يتم توثيق وقوع ضحايا من الكوادر الطبية.

سادساً: حصيلة المجازر:

ألف: في النصف الأول من عام 2024:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2024 وقوع ما لا يقل عن 9 مجازر ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

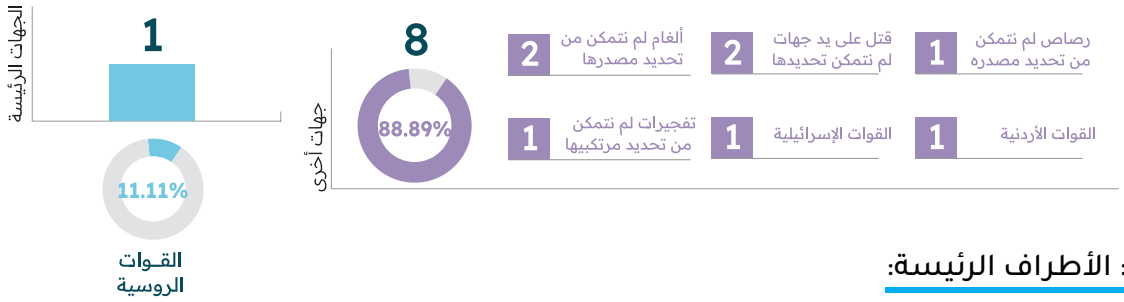

ألف: الأطراف الرئيسة:

- القوات الروسية: 1

باء: جهات أخرى: 8

- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 2
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 2
- رصاص من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها: 1
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1
- القوات الإسرائيلية: 1
- القوات الأردنية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

الأربعاء 7/ شباط/ 2024، قُتل 6 مدنيين بينهم 1 سيدة، وجرح 13 آخرين، جراء قصف طيران حربي نعتقد أنَّه تابع لسلاح الجو الإسرائيلي، خمسة مواقع في مدينة حمص وريفها، استهدف أحدها بناءً سكنياً مؤلفاً من طابقين في حي الحمرا في مدينة حمص وتم تدمير البناء بالكامل. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية عند وقوع الحادثة.

السبت 16 / آذار/ 2024 قتل 12 مدنياً وهم (11 سيدة و1 رجل)، نتيجة انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها، بسيارة كانت تقلهم أثناء ذهابهم لجمع الكمأة في المنطقة الواقعة بين قرية الشريدة وبلدة السبخة في ريف الرقة الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

سيارة كانت تقل عمالاً مدنيين كانوا ذاهبين لجمع الكمأة انفجر بها لغم أرضي في بادية السبخة في ريف الرقة 16/ آذار/ 2024

السبت 6/ نيسان/ 2024، قُتل 7 أطفال من عائلة واحدة، بينهم 4 أشقاء، وأُصيب طفل آخر وذلك جراء انفجار عبوة ناسفة لم نتمكن من تحديد مصدرها في مدينة الصنمين في ريف درعا الشمالي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

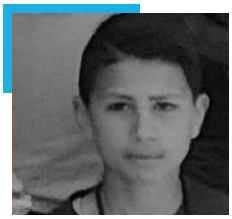

منير محمد اللباد

عماد أيمن اللباد

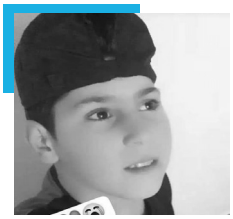

محمد فراس اللباد

وسيم عماد اللباد

باء: في حزيران:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع 1 مجزرة في شهر حزيران على يد جهات أخرى لتصبح حصيلة المجازر منذ بداية عام 2024، 9 مجازر.

تتوزع حصيلة المجازر التي وثَّقنا وقوعها في حزيران بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

ألف: جهات أخرى: 1

- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 1

تسبَّبت المجازر الموثَّقة في شهر حزيران من مقتل 6 أشخاص (4 مدنيين، 2 عسكري).

الخميس 6/ حزيران/ 2024 قُتل 6 أشخاص (4 مدنيين جميعهم رعاة أغنام، واثنين من عناصر قوات النظام) بهجوم نفذه مجموعة أشخاص لم نتمكن من تحديد هويتهم، كما تم سرقة عدد من الأغنام ، وذلك خلال وجودهم في قرية أبو لية جنوب شرق ناحية جب الجراح في ريف محافظة حمص الشرقي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية.

سابعاً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

ألف: في النصف الأول من عام 2024:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2024، ما لا يقل عن 57 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، 39 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري، ومعظمها في محافظة إدلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 17 حادثة اعتداء على منشآت تعليمية (مدارس)، و2 على منشأة طبية، و7 على أماكن عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

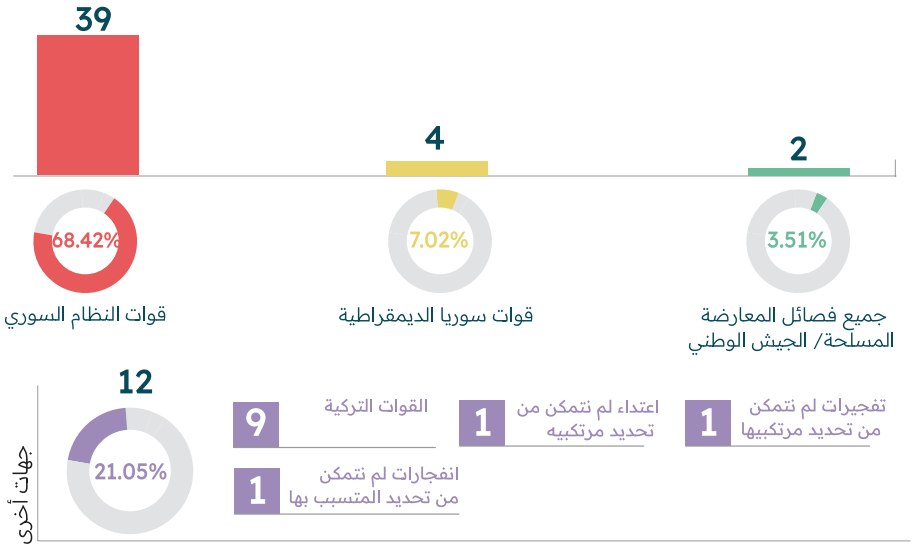

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 39
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 2
- قوات سوريا الديمقراطية: 4

باء: جهات أخرى:

ارتكبت 12 حادثة اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها: 1
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1
- اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه: 1
- القوات التركية: 9

كما توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في النصف الأول من عام 2024 شهرياً على النحو التالي:

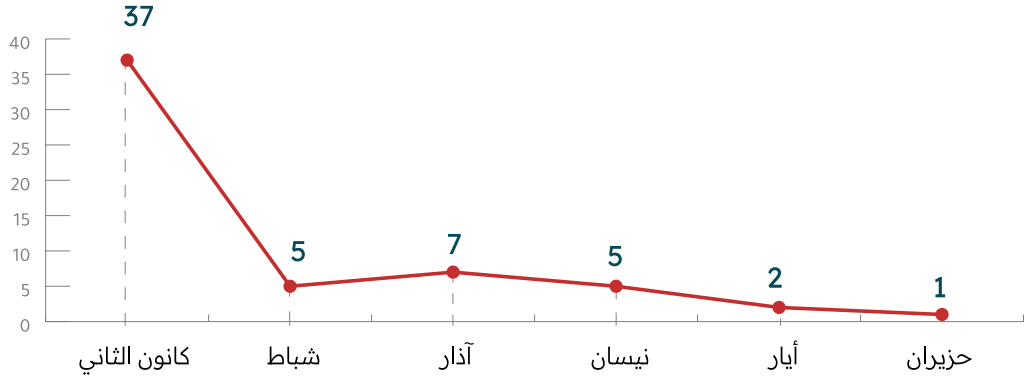

يظهر المخطط أنَّ شهر كانون الثاني سجل أعلى حصيلة شهرية من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة المسجلة في عام 2024 بنسبة وصلت نحو 65 %. نشير إلى أنَّ فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان قد تمكَّن من توثيق 39 حادثة اعتداء على المراكز الحيوية المدنية على يد قوات النظام السوري في النصف الأول من عام 2024، جميعها في محافظتي إدلب وحلب (29 حادثة اعتداء في إدلب، و10 في حلب).

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في النصف الأول من عام 2024:

الأحد 7/ كانون الثاني/ 2024، قرابة الساعة 19:04 بالتوقيت المحلي، قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري بصاروخ محمَّل بمواد حارقة "يرجح أنَّ الصاروخ من طراز 9M22S الذي يحمل ذخائر فرعية حارقة من طراز ML-5 مأوى للنازحين -مدرسة الإعداد الحزبي سابقاً- في الأطراف الشمالية من مدينة إدلب؛ ما أسفر عن تشكل حفرة موقع سقوط الصاروخ وسط باحة المأوى، تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ راجمة الصواريخ التابعة لقوات النظام السوري أطلقت في هذا الهجوم 6 صواريخ، اثنان منها على الأقل محمَّل بمواد حارقة، أحدهما سقط على مأوى النازحين والآخر على بناء سكني في الأطراف الشمالية لمدينة إدلب أيضاً. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 31/ آذار/ 2024، قرابة الساعة 01:30 ظهراً بالتوقيت المحلي، انفجرت سيارة مفخخة لم نتمكن من تحديد مصدرها وسط السوق الرئيس في مدينة إعزاز في ريف محافظة حلب الشمالي الغربي، حصل الانفجار أثناء ازدحام السوق بالمدنيين؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافة إلى إصابة نحو 27 محلاً تجارياً، و4 منازل في المنطقة بأضرار مادية متفاوتة. تخضع مدينة إعزاز لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

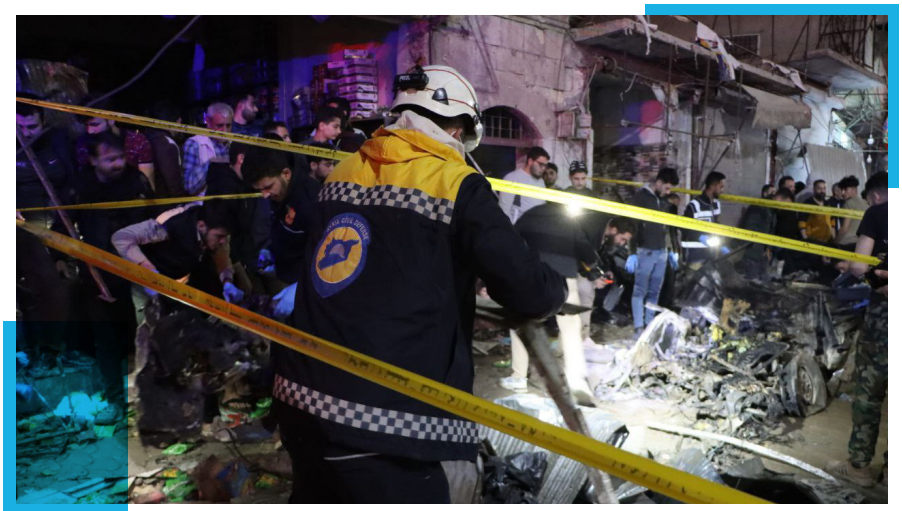

↑ أضرار إثر انفجار سيارة مفخخة لم نتمكن من تحديد مصدرها وسط السوق الرئيس في مدينة إعزاز/ حلب في 31/ آذار/ 2024

الإثنين 1/ نيسان/ 2024، قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري مدرسة الشهيد عبدو سلامة للتعليم الأساسي -المكونة من بنائين ضمن سور واحد- في الحي الشرقي في مدينة سرمين في ريف محافظة إدلب الشرقي، سقطت الصواريخ ضمن ساحة المدرسة؛ ما أدى إلى دمار جزئي في أحد بنائي المدرسة وتضرر عدد من الجدران الأخرى والساحة. تخضع مدينة سرمين لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

↑ أضرار إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على مدرسة الشهيد عبدو سلامة للتعليم الأساسي في مدينة سرمين/ إدلب في 1/ نيسان/ 2024

باء: في حزيران:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران ما لا يقل عن حادثة اعتداء واحدة على مركز حيوي مدني (محطه مياه) على يد قوات سوريا الديمقراطية وكانت في محافظة دير الزور.

نستعرض فيما يلي الحادثة التي تم توثيقها في حزيران:

الأربعاء 5/ حزيران/ 2024، قصفت قوات سوريا الديمقراطية بقذائف المدفعية والأسلحة الرشاشة محطة مياه بقرص في قرية بقرص فوقاني في ريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى إصابة الفلاتر الخاصة بالمحطة وخزانات المياه ومحولة الكهرباء الرئيسة بأضرار مادية متوسطة، أدت إلى خروج المحطة عن الخدمة مؤقتاً، وقد عادت للعمل بعد يومين (في 7/ حزيران) بعد إجراء أعمال الصيانة لها. تخضع قرية بقرص فوقاني لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ استهدف المحطة وقع بالتزامن مع اشتباكات اندلعت بين مقاتلي العشائر العربية الذين كانوا متمركزين على ضفة نهر الفرات في قرية بقرص فوقاني مع عناصر قوات سوريا الديمقراطية المتمركزين في بلدة الرز على الضفة المقابلة.

ثامناً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011، قُتل واختفى/فُقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنَّهم لم يسجلوا رسمياً على أنَّهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكَّم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

تاسعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة ثلاثة عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنَّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثَّقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي في سوريا، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببةً في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنيَّة أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي. واتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أُتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org